إسهام اللغويين العرب القدامى في بلورة مفهوم تكاملي لعلوم اللسان

عفاس معمر [*]

إنَّ الباعث الأساسي الدَّاعي إلى استمرارية الجملة كونها تفاعلت مع مختلف الحركات والأحداث النَّفسية الأيديولوجية الفلسفية والاجتماعية وغيرها متحمّلة كثافتها وتراكماتها كما أنَّه رغم بروز النّص كظاهرة لسانية بدلاً عنها، تبقى الرّكيزة التي لا يمكنه أن يُحقّق هدفه المضموني التَّواصلي دونها.

الأبعد من هذا، أنَّ عملية التَّواصل في إطار الجملة والنَّص، ترتبطُ بالتَّحوُّلات الفلسفية والابستمولوجية المرافقة للألسنفي مختلف مجالات التعامل المنشودة، فمشاغل النُحاة واللُّغويين توجَّهت إلى رؤية المصطلحات والقوانين اللُّغوية قصد تفكيك الأحداث الداخلية المستلزمة والمتضمَّنة، ولعلَّ ذلك من جملة ما ناقشه المعاصرون في مجال المميّزات والميزات التي اتَّصفت بها اللُّغة العربية، بالأخص في تطوير الفكر التَّواصلي، انطلاقا من الصوت ووصولا إلى ما يُسمَّى بالتَّركيب ثم ما يعرف حاليا بعلم النَّص عند الغربيين.[1]

يتأتَّى هذا الأسلوب، في ظلّ الانتشار المتقايس، داخل النَّص لمختلف الأدوات اللُّغوية، المتحكَّم فيها عن طريق جهاز النَّحو وتداعياته المحتملة في رصد كلّ التطلُّعات الخطابية، هذه الأخيرة لا تعدو أن تخرج بدورها من مجال التَّعامل مع الأساليب البلاغية، بالنَّظر إلى وثاقة الارتباط وروح التلاؤم الموجودة بين البلاغة وعلم النَّحو، مهما تغيَّرت الرُّؤى، فالجملة تبقى المنطلق، كونها الأداة

[*] عفاس معمر ،باحث جامعة وهران1-أحمد بن بلة.

المصدرية في تبيين أنواع الخطابات، وعقد قرينة التَّواصل المنشود بين الأفراد والجماعات عن طريق تمكين الأدوات اللُّغوية المتنوّعة المكوّنة لها.

إنَّ مدارَ النَّشاط اللُّغوي العربي، يتوزَّع على ما يُسمَّى"لسانيات الجملة" و"لسانيات الخطاب" المنضوية في الأنساق البلاغية المتباينة، علم التَّفسير، أصول الفقه، هذه الأخيرة لها تتعامل مع مستويات اللُّغة، المتطابقة، المتباعدة، المركَّبة، غير المركَّبة، وغيرها المنشأ لأحداث خطابية تواصلية، تحقّق إنجازًا في مختلف الإنشاءات النَّصية، شعرًا، نثرًا، أو روايةً، هذه الإنجازات تسود بسماتها الخطابية الموظفة بقصد الإقناع والإمتاع.[2]

بالرغم من بروز الإرهاصات الأولى في مجال فهم اللُّغة، كنظام حيوي ذي أثر فعَّال في تماسك الأحداث الكونية وتآزرها الفذّ، المحكوم بدلالات التَّعاطي بين المنشأ والمنشآت، فإنَّ ما توصَّل إليه قدماؤنا لم يرق إلى التَّنظير، لكون أنَّ طبيعة العلاقات بدورها انحصرتْ في نطاق لا يعدو أن يتخطَّى النَّظرة الخطّية، لقياس كلَّ التَّصرُّفات اللّسانية المنتجة لتغطية الأحداث المختلفة، كما أنَّ تحدّيات فلسفة اللُّغة، تحكَّمت فيها المعايير التي ألَّفت الجُملة بكلّ غاياتها التَّواصلية، والتَّراكيب بتآليفها الخطابية البلاغية، التي تقابلت تشاكلاتها المختلفة، لإبراز عناصر الحوار التّحتية والفوقية المقصودة دون عناء.

كلُّ هذه التَّصرُّفات منشأها الرَّبط بين النّظام الحرفي للُّغة وبين نظامها النَّحوي، الشيء أكّده أندري مارتني، بأنَّ اللُّغة عبارة عن نظام يشتمل على نوعين من الوحدات: وحدات مميّزة هي الحروف، وحدات دلالية هي الكلمات.[3]

نشير أيضا إلى أنَّ المنطلقات الأولى، التي اعتمدها علماء اللُّغة تركَّزت أساسًا على الصوت، باعتباره الأداة الفيزيائية المركزية، لتحصيل الفعل الكلامي المنعقد بين المرسل والمرسل إليه، لأنّه بغياب هذه الوسيلة لا نستطيع تحديد توجُّه الخطاب، كما أنّه بفقدان بلاغة الكلمة، وتركيز أصلها لا يمكن بلوغ المراد

إلاَّ بجريانها في الأسلوب، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني وأسماه بالنَّظم.[4]

نضيف أنَّ نظام اللُّغة المطرّد، تتحكَّمُ فيه وسائل مُتنوّعة، تنطلق من الذّات الفاعلة في حدّ ذاتها، ومن الواقع باعتباره علاقة تناظرية، لاتَتَحقَّقُ جُملُها ووحداتها الدلالية دون تزاوجها، أي بين مُنشأ اللُّغة وتلك الظَّواهر غير المحصورة المتعامل معها.

إنّ تجلّيات حداثة المصطلحات اللُّغوية المنبعثة، سواء من خلال التآليف النَّحوية أو البلاغية وكذلك في التَّفسير والأصول، تُبرزُ القوَّة الذهنية والإدراك العميق لخصوصيات اللُّغة وكيفيات تعامل قدمائنا مع مُختلف ظواهرها وأقيستها الصَّرفية المحكية وغير المحكية، فالظَّاهر على أنَّ مُختلفَ الدراسات القديمة التي تعاملت مع النُّصوص - بحسب مدارك ومذاهب أصحابها - صَبَّتْ جميعها في شقّ واحد، هدفه تحقيق البحث في مختلف الأبنية المتباينة، المنضوية في إطار التَّمكُّن من الوظائف النَّصية المختلفة في تركيباتها وأداءاتها وتأثيراتها.

فالبلاغة العربية ركَّزت على دراسة الجماليات والاستدلالات المستنبطة من النُّصوص بغية الإقناع والإمتاع، كان ذلك باستخدام آليات مختلفة، تتحكَّم في ارتباط وتماسك الخطاب، المؤدّي في إطار مستقيم إلى روح التَّواصل والاندماج.

هذه الآليات، يتحكّم فيها النّحو بالنَّظر إلى التقلُّبات المختلفة الطارئة على إحداثيات الجملة، فكيف يستوي خطاب يصل أثره إلى المتلقي دون أن تنطبعَ التركيبة اللُّغوية بالصّحة في النُّطق والخطّ؟

لقد كشفت الإسهامات التي قام بها المفسّرون لكتاب الله عن كثير من خبايا الدلالات النَّصية الغائبة، وبخاصة ما أطلق عليه كشف المناسبة بين الآيات والسُّور، هذه الإشارات تأسّست على شاكلتها رؤية وقاعدة عامة، كانت

الجملة مصدرها النَّمطي في مختلف التَّعاملات البلاغية والنَّحوية، التي تسعى إلى ربط الاتصال بين البشر في إطار تصوُّر هادف، تتحكَّم فيه ظروف الخطاب المحيطة وغير المحيطة بين المتواصلين.

إنَّ التَّجلّي الأوليّ لنَّحو النَّص، الذي يعنى بالوصف الكلّي للغة[5]، الموضوع الذي نحن بصدد محاولة استدراكه من خلال قدمائنا، تنوَّع ذكرُ بعض معاييره لدى الجاحظ من خلال معالجته لظواهر بلاغية ونحوية كثيرة، بالنَّظر لما جاء به فيما يُسمَّى بالحبك والسَّبك، وكذا الوصل والفصل، لذلك لا يمكن القول بغير" تجذُّر وأقدمية" هذه العلامات النَّصّية عند العرب.

إنَّ تصوُّر الجاحظ للُّغة، لا يتباين عموما في مضمونه وشكله وما توصَّلتْ إليه مختلف الدراسات اللّسانية الحديثة، حيث اقترن تصورُّه بأربع دعائم هي: الصوت، التقطيع، التأليف والفصاحة.[6]

إنَّ التآلف الذي عقده الجاحظ، بين الدعائم التي ذكرناها، بدا واضحا من خلال ربطه بين الصوت، كظاهرة فيزيائية، تنطلقُ الكلمة عبر مسار هوائي لتقرع أسماع الآخرين مؤدّية رسالة تواصلية وكذا بين تقطيع الكلمات، حيث أورد لذلك أمثلة كثيرة، تمحورت حول الكلمات المتقطّعة وأداءاتها المحورية في عمليات التبليغ، لقد توصل من خلال العيوب الصوتية، كاللّثغة إلى دراسة التقطيع الوظيفي مثال: "فلا لثغ المتكلّم عندما يقطع كلمة مضر، بقوله مضي بإخراج الرَّاء من مخرج الياء، لنقصان في آلة النُّطق، وعجز في أداة الصوت"[7]، فالسَّامع الذي يسمع مضي، يتفطَّن للعاهة ويُصحّح الخطأ الصوتي ويفهم كلامه باعتماده التقطيع المألوف[8]، أمَّا دعامتا التأليف والفصاحة فقد حقّق من خلالهما المزية اللّسانية المنعقدة من خلال النُّصوص المختلفة، حيث بحث مسألة انسجام النُّصوص عن طريق استعماله لمجموعة من الوسائل البلاغية والنَّحوية، وهو ما أسماه بالمطابقة الفنية والمطابقة النَّحوية.[9]

لقد جاء في البيان والتّبيين أنَّ "الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم أنّه أفرغ إفراغا واحدا، وسُبكَ سبكاً واحدًا، فهو يجري على اللّسان كما يجري الدّهان"[10]، إنَّ لظاهرة التَّنافر في التَّركيب النَّصي، أثرها القوي في إنشاء التَّلاحم المستقرئ في خطّية النُّصوص سواء الشعرية أو النثرية، لأنَّه بتباعد الكلمات سواء من ناحية المعنى أو عيب الاستعمال، يفقد النَّص حركيته المؤدية إلى مقصدية المتواصلين، كما أنَّه بتنافر الحروف من حيث تباعد مخارجها وتباينها، فإنّها تشقّ على الألسن، ممَّا لا يخدم التَّواصل "هذا في اقتران الألفاظ، أمَّا في اقتران الحروف، فإنَّ الجيم لا تقارن الظاء ولا الطاء ولا العين بتقديم ولا بتأخير، والزاي لا تقارن الظاء ولا السين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا بتأخير"[11].

يظهر أنَّ تلاحم هذه الأجزاء، المكوّنة للنَّص ضرورة ملّحة لأداء الرّسالة التبليغية (برقية، رسالة ذات رموز ..) بين المرسل والمرسل إليه[12]، انطلاقا من الصَّوت كوحدة وظيفية صُغرى، ووصولًا إلى تحقيق الفعل وإنجازه.

لقد وجَّه الجاحظ النُّقاد إلى أنَّه ثمَّة علاقة قويَّة بين المضامين النَّصية وبين كلّ العناصر المؤلفة للنُّصوص، فليس سهلاً أنْ نصل إلى المبتغيات إذا لم نفصل تلك العلاقات الحميمية المقرونة بين جزئيات النَّص ككلّ مُتكامل ومجموعة العناصر المكوّنة للإبداع الشّعري، لأنَّ هذه الأخيرة لا تقفُ عند اللَّفظ أي الكلمات فقط، بل تتعدَّى ذلك إلى ما أطلق عليه تسمية "السَّبك والصياغة"، فهما في نظره يجعلان التَّركيب اللُّغوي بكلّ علاقاته النَّحوية المتفرّعة يؤثر في توجيه خصائص في الدلالة[13]، إضافة إلى ذلك، القدرة الإبداعية التي يَتحكَّمُ فيها عنصر الاستطراد النَّصي المبني على مدار الميزان الصرفي والنَّحوي والبلاغي، هذه الملامح المتناثرة في طيّات كتب قدمائنا، لم تكنْ وليدة صدفة، إنَّما أملتها الضرورة العلمية والاجتماعية، وسياقات الحال، لتتجسَّد

فيها النُّصوص البارعة، فكانتْ الحقل الذي تحقَّق فيه بحث المعايير النَّصية، التي جمعها الغربيون في إطار تنظيري، أطلقوا عليه نظرية النَّص، أو نحو النَّص.

تعتبر هذه البدايات الممتدّة من سيبويه فالجاحظ، إلى القاضي الجرجاني، المرجعية العلمية "لعبد القاهر الجرجاني"، الذي نحن بصدد دراسة آرائه النصّية التي تعامل بها، لحلّ اللُّغز السائد آنذاك بخصوص التعامل مع كتاب الله، باعتبار تشعُّب الفرق والمذاهب، حيث أعطى مفهوما جديدا للنّحو في انتقاله من الجملة إلى التَّركيب من خلال نظرية النَّظم، التي تعتبر بحقّ منطلقا خصبا جمعت فيه النظرات النَّصية، التي تبعثرت بحسب المرجعيات المتباينة، التي مثَّلت الإرهاصات الأولى لدى من سبقه، بخصوص التعامل مع النّص كظاهرة حيوية، أنشأت حركية دائبة بين المتعاملين بمختلف أساليب الخطاب، دون نسيان ما أسهم به المفسرون للقرآن الكريم في ضبط بواعث الدلالات واستنطاق المضامين، هذه الظواهر اعتمدت في التفسير والتحليل على الضّوابط النَّحوية بأبنيتها المتنوّعة، فقد راعى أصحابها السياقات، مركّزين على حال المرسل والمرسل إليه، يقول عبد القاهر(واعلم أنَّ من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبَّرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية/ حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضمّ بعضه إلى بعض، سبيل من عمد إلى لآلئ فخرطها في سلك، لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرّق، وكمن نضد أشياء بعضها إلى بعض، لا يريد في نضده ذلك أن تجئ له منه هيئة أو صورة، بل ليس إلاّ أن تكوّن مجموعة في رأي العين، ذلك إذا كان معناك، معنى لا تحتاج أن تصنع فيه شيئا غير أن تعطف لفظا على مثله...).[14]

إنَّ المادة الأساسية التي تتّفق حولها كلّ العلوم، والتي تنبني عليها البحوث المختلفة هي "النُّصوص"، إذن فهي قاسم مشترك قائم بين كلّ الأفراد والجماعات، فبعد أن عرّجنا على بعض أعمال قدمائنا، وجدنا أنّهناك تقاطعات

كثيرة، في مجال التعامل مع النّصوص والأدوات المستعملة في عمليات التحليل، القصد منها إبراز المضامين وتحديد رؤى أصحابها.

فأهمُّ شيء توصل إليه هؤلاء على رأسهم الجاحظ،لم يكن وليد صدفة ولا نقل ومحاكاة عن أمم أخرى، بل مصدره التدبّر العقلي والتعبير عن الذّات العربية، وعراقتها في التعامل مع مختلف العلوم، هذه التأملات جعلت النّص من أبرز الظواهر، والمرتكزات التي اعتمدت لحلّ كلّ التعقيدات التواصلية، كان ذلك باعتماد البلاغة والنّحو كأساسين لحلّ مقفلات الأساليب الخطابية المختلفة.

كما كان للبحث النَّصي عند العرب، قدم السبق على يد عبد القاهر الجرجاني المتأثر بسابقيه، *فكذلك فان دايك (Van Dijk)* واضع نحو النَّص، سبقه علماء لغة آخرون أثروا في مساره اللُّغوي، ممَّا يسوق إلى القول إنَّ الدراسات اللُّغوية الغربية الحديثة لم تكن وليدة الآنية، بل كان لأمثال فرديناند دي سوسير (F. De Saussure)، الأثر الكبير في تطوير مناهجها التي اتَّخذت من بنية وذاتية النَّص المدار الأساس في الدراسة، وكان لتفريقه بين اللغة "Langue" والكلام "Parole" أثره في تحليل النُّصوص الأدبية من الداخل وتركيز البحث وإقرانه ببنية العمل ذاته ولذاته،رغم انغلاق الجملة على مستويات معيّنة لا تظفر بالسياق الخاص والعام، تبقى المنطلق العمدة، الذي تركّزت عليه كلّ الدراسات اللّسانية الحديثة، بأبعادها الفلسفية والإيديولوجية والابستمولوجية، كما أنَّه لا يمكن أن نغمط من شأنها في توطيد علاقاتها المستفيضة، بما يسمَّى بالنَّص حاليًا، فالجملة بتركيباتها النَّحوية قيودا وفضلات، تُؤسّس مجالًا رحبًا، تتألف فيه مجموع التَّراكيب لتصبّ في مكان واحد هو حصر جميع المتواليات المتباينة في تشكيلات قوليه، سردية، شعرية، المكوّنة لمجال خصب، ألا وهو

نحو النَّص، الذي كشف عن العيوب والهفوات التي وقع فيها نحو الجملة، المعتمد على المعيارية الخالصة، دون مراعاة المقام والأنماط الأسلوبية المتباينة في النُّصوص، كما أنَّه تعدَّى دراسة المستويات الدلالية النَّمطية، إلى بعث ظواهر جديدة، توجّهت إلى تفكيك الرّموز والعلاقات المؤثرة في أي نوع من أنواع الخطاب.

هوامش البحث:

1- ينظر: التركيب عند ابن المقفع، في مقدمات كتاب كليلة ودمنة، دراسة إحصائية وصفية، المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1982، ص13.
2- ينظر: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب- الطبعة 2، 2006، ص95.
3- ينظر: النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، من خلال البيان والتبيين، محمد الصغير بناني، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر- 1983، ص 121.
4- ينظر: الأصول الأدبية في كتاب البيان والتبيين، محمد بركات حمدي أبو علي، مكتبة الرسالة الحديثة، الأردن، عمان، 1979، ص43
5- ينظر:في رحاب اللغة العربية، عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007، ص148.
6- ينظر النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، من خلال البيان والتبيين، محمد الصغير بناني، ص109.
7- البيان والتبيين، الجاحظ، شرح حسن السندوبي، دار الفكر بيروت، لبنان، (دت)، الجزء الأول، ص40.
8- ينظر النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، من خلال البيان والتبيين، محمد الصغير بناني، ص 112.
9- ينظر المرجع نفسه، ص 165.
10- البيان والتبيين، ص 89.
11- المصدر السابق، ص91.

12- Jakobson, Essai de linguistique générale, les éditions de minuits-paris-1963, p62.

13- علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، فايز الداية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 34.

14- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق، محمود محمد شاكر، شركة القدس للنشر والإشهار، ط3، 1992، ص(97،96) .